



التطورات السياسية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠
وموقف الولايات المتحدة الامريكية منها

م.د.علي حسن المكصوسي
كلية الكوت الجامعة

أ.د. محمد كامل الربيعي
كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية

الملخص

يُسلطُ البحث الضوء على التطورات السياسية التركية خلال المدة من ١٩٦٠-١٩٨٠ والصراع الذي شهدته الأحزاب من أجل تسلم السلطة ودور الولايات المتحدة الامريكية في التأثير على قادة تلك الأحزاب ومحاولة كسبهم الى جانبها، لاسيما أنها كانت بحاجة إليهم خلال الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي الذي يجاور تركيا بحدود طويلة ويتنافس مع الامريكيين في محاولة بث ايدولوجيته ايدولوجية بين صفوف السياسيين وزعماء الاحزاب الأتراك، كما شهدت تلك المدة تراجع دور الأحزاب السياسية بسبب صراعاتها الحزبية وتأثير العامل الخارجي المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية عليها ودعمها لثلاثة انقلابات عسكرية في أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠.

Abstract

The research highlights the political developments in Turkey during the period 1960-1980, the conflict witnessed by the parties in order to take power and the role of the United States of America in influencing the leaders of these parties and trying to win them, especially during the cold war against the Soviet Union bordering Turkey With long borders and competing with the Americans in an attempt to broadcast ideological ideology among the ranks of politicians and leaders of the Turkish parties, and saw the decline of the role of political parties because of partisan conflicts and the impact of the external factor of the United States of America and support Three military coups in the years 1960, 1971.1980.

تفترض الدراسة ارتباط طبيعة الأوضاع السياسية في تركيا خلال المدة ١٩٦٠-١٩٨٠ بشكل كبير بتراجع دور الاحزاب السياسية التركية وتصادد دور المؤسسة العسكرية التركية التي كان لها عامل الحسم في أغلب التغيرات التي شهدتها النظام السياسي آنذاك، وأثر العلاقات الامريكية على تلك التغيرات التي تمثلت بثلاث انقلابات عسكرية قام بها الجيش التركي للحفاظ على مكتسباته والمصالح.

المبحث الأول: التطورات السياسية في تركيا خلال المدة ١٩٦٠-١٩٧١

شهد عام عام ١٩٦٠ صراعات سياسية خطيرة في تركيا نجمت عن تصاعد الخلاف بين المعارضة التي كان يقودها عصمت اينونو^(١) زعيم حزب الشعب الجمهوري وبين الحزب الديمقراطي الحاكم، الذي كانت بيده رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٥٠، فاقتراح حزب الشعب الجمهوري على الحكومة إجراء الانتخابات التكميلية لاشغال المقاعد النيابية الشاغرة في بعض الولايات التركية، فقام عصمت اينونو بجولات في عدد من المدن التركية لكسب الاصوات لصالح مرشحيه ، كما أصدر اينونو بياناً اتهم فيه الحزب الديمقراطي الحاكم بالعمل على شلّ النشاط السياسي المشروع لحزب الشعب الجمهوري وأكد في بيانه: " ان الوقت قد حان لدحر هذا الحزب الحاكم...وانتقال السلطة الى أيدٍ عاملة، قديرة لإنقاذ تركيا ممّا هي فيه، وتوصلها الى شاطئ السلامة والرفاه والحياة الديمقراطية الصحيحة"^(٢).

جاء ردّ فعل الحكومة التركية على نشاطات المعارضة السياسية المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري عنيفا الى درجة أتهمت فيها المعارضة بأنّها "تقوم بتدبير انقلاب عسكري ضد الحكومة القائمة"، وطالب أعضاء الحزب الديمقراطي الحاكم وزعماءه بمنع حزب الشعب الجمهوري المعارض من العمل السياسي لكونه يثير الشارع التركي ضد الحكومة، وبالفعل قامت الأخيرة باستخدام أساليب قاسية من أجل قمع المعارضة السياسية ضدها وتحجيم دورها ومنعها من العمل بحرية داخل البلاد.

طلب عدنان مندريس^(٣)، رئيس الوزراء التركي، وزعيم الحزب الديمقراطي من المجلس الوطني الكبير في العشرين من شباط ١٩٦٠ رفع الحصانة البرلمانية عن عصمت اينونو وعشرة نواب من حزب الشعب الجمهوري المعارض، قام عدنان مندريس وبعض قادة الحزب الديمقراطي الحاكم القيام بجولات في عدد من المدن التركية من أجل الحصول على دعم الجماهير لصالح البرنامج الحكومي والحزبي لهم، وعندما حاول عصمت اينونو واعضاء من حزب الشعب الجمهوري المعارض القيام بجولات مماثلة لم توافق الحكومة التركية على ذلك ومنعتهم من زيارة اي مدينة تركية دون الحصول على ترخيص رسمي بذلك^(٤).

وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع السياسية تتدهور ويزداد الصراع السياسي بين الحزب الحاكم والمعارضة شهدت الأوضاع الاقتصادية تدهورا مماثلا، وارتفعت الاسعار بشكل كبير، وانخفضت قيمة العملة التركية، كما مرت الحكومة التركية بضائقة اقتصادية بسبب سوء إدارتها وانشغالها بالصراع السياسي والفساد الاداري الذي كان متفشيا في مؤسساتها الحكومية^(٥).

دخل الصراع بين الحزب الديمقراطي الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري المعارض مرحلة حاسمة، استخدمت خلالها كل الوسائل كما جرت مصادمات داخل المجلس الوطني الكبير، دخل الطلبة الى جانب المعارضة ضد حكم الحزب الديمقراطي، ففي السابع عشر من نيسان ١٩٦٠ أقام طلبة جامعة استانبول تجمعا كبيرا للاحتجاج على الاعتقالات الجماعية التي طالت أعضاء المعارضة، وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات طلابية واسعة تصدت لها الشرطة باستخدام القنابل المسيلة للدموع وإطلاق العيارات النارية الحية فقتل عدداً منهم وجرح آخرين ، فأدت تلك الاحداث الى تصاعد الاستياء في البلاد، تطالب الحكومة مطالبة بتقديم المذنبين الى المحاكمة^(٦).

نتيجة للأوضاع التي كانت تعاني منها الولايات التركية نظم طلبة جامعه انقره في التاسع من نيسان ١٩٦٠ تجمع واسع تاييدا لتظاهرات طلبة جامعه استنبول وعلى اثر ذلك خرجت تظاهرات طلابيه صاخبه .وأمام خطوره الأوضاع اعلنت الاحكام العرفية في إستنبول وأنقره ومنعت التجمعات والمظاهرات وكذلك عدم نشر اي اخبار عنها في صحافه التركية^(٧) .

ومع استخدام الحكومة إجراءات قمعية، إلا أن ذلك لم يضعف من المعارضة، وساندت هذه المرة طلاب بالمدرسة العسكرية في أنقرة مظاهرة في الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٠ في أنقرة في الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٠ لنظرائهم المدنيين من جامعة استنبول ، كما تشكلت خلايا سرية في الجيش بهدف القضاء على حكم الحزب الديمقراطي وتسليم السلطة، وبالفعل بدأت قوات الجيش في صبيحة يوم السابع والعشرين من أيار بانقلاب عسكري سيطر فيه القائمون على المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين واعتقال رئيس الجمهورية جلال بايار^(٧) ورئيس الحكومة عدنان مندريس وكبار الضباط في الجيش والشرطة وثلاثمائة نائب من الحزب الديمقراطي فأنتهى الانقلاب عهد الحزب الديمقراطي الذي استمر من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ نقلت السلطة الى المؤسسة العسكرية التركية^(٨).

شكل الانقلابيون لجنة عرفت باسم "لجنة الوحدة الوطنية" ضمت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب بقيادة الفريق جمال كورسيل^(٩) رئيس الأركان التركية العامة، تضمن برنامج هذه اللجنة بنودا أكدت على احترام حقوق المواطنين، وإلغاء القوانين التي تحد من حريتهم وتنفيذ الإجراءات الحكومية على أسس جديدة ووضع حد للضائقة الاقتصادية وتوفير الأمن في البلاد عن طريق منع الصراعات الحزبية السياسية التركية^(١٠).

وبذلك نجح حزب الشعب الجمهوري في تأليب الجماهير ونجح الجيش في الحكم^(١١). فقاموا في السابع من تموز ١٩٦٠ بحظر النشاط السياسي بجميع صورته بإصدار للقانون رقم (٨) وتم حظر الاجتماعات السياسية وإغلاق الفروع المحلية للأحزاب، كما أصدر الانقلابيون في التاسع والعشرين من أيلول قرارا بحلّ الحزب الديمقراطي؛ لأنهم عدوه "المسؤول عن الصراع السياسي في البلاد وما أُلْتُ إليه الأوضاع من تدهور في مختلف المجالات داخل تركيا"^(١٢).

خضعت تركيا للحكم العسكري حتى تشرين الأول ١٩٦١، أي لأكثر من ستة عشر شهراً، وهي مدة تميزت بانعدام الحياة الحزبية ووقف الحريات السياسية مع تركيز سلطة القرار السياسي بصورة

مباشرة في أيدي لجنة الوحدة الوطنية التي تمثل قادة الانقلاب، وبعد الضغوطات اتخذت سلطة الانقلاب عدّة إجراءات مع بداية عام ١٩٦١، كان الهدف منها التمهيد لتسليم الحكم للمدنيين^(١٣).

قامت "لجنة الوحدة الوطنية" التي كانت تمثل الانقلابيين في الثاني من تموز ١٩٦١، هي القيام بحملة واسعة لتطهير القوات المسلحة، فتم إقالة خمسة آلاف ضابط من رتبة عقيد فما دون وعدد من قادة القوة الجوية^(١٤)، كما جرت محاكمات لقادة الحزب الديمقراطي بتهمة إقامة نظام دكتاتوري في البلاد وكانت أحكام المحكمة قطعية وتراوحت بين بالإعدام والسجن المؤبد^(١٥)، كما تم تطهير الجامعات من الاساتذة غير الموالين للحكم العسكري الجديد، حيث تم إقالة (١٤٧) استاذاً في عدة كليات بحجة اثارهم الشغب بين الطلبة وتحريضهم على القيام بالمظاهرات ضد الحكومة فضلاً عن قيام لجنة الوحدة الوطنية بإجراءات أخرى كان الهدف المعلن منها استتباب الامن والنظام في تركيا ومحاولة انعاش الاقتصاد التركي حتى صدور الموافقة الرسمية في كانون الثاني ١٩٦١ بتشكيل الاحزاب السياسية وإجراء الانتخابات العامة في البلاد في الخامس عشر من تشرين الاول ١٩٦١ التي لم يحظ اي حزب بأغلبية كبيرة فيها، لذا تشكلت حكومة ائتلافية برئاسة عصمت اينونو ضمت ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وحزب تركيا الجديدة^(١٦).

لم تستطع الحكومة الائتلافية برئاسة عصمت اينونو من تحقيق برنامجها الحكومي أو أهدافها، وبقيت مشكلات البلاد تنتظر الحلول كما أسهم ممثلو حزب العدالة في الحكومة بدور معرقل؛ لأنهم كانوا من أنصار الحزب الديمقراطي المنحل، وقد تركزت مطالبهم على ضرورة إعادة الاعتبار لمسؤولي العهد السابق، وقد بحثت تلك المسألة مع مسائل أخرى التي كانت تخص مشاكل البلاد^(١٧).

توترت الأوضاع السياسية في تركيا وازداد التنافر بين الاحزاب السياسية، وعَمَّ الاستياء أوساطا واسعة من الشعب، وكان العسكريون يراقبون الأوضاع عن كثب، وفي ليلة الثاني والعشرين من شباط ١٩٦٢ جرت محاولة انقلابية قام بها طلبة الكلية الحربية في انقرة بزعامة الكولونيل طلعت ايدмир،



إلا أنها فشلت وأحيل قائدها على التقاعد، كما أُلقي القبض على (٣٠٠) ضابط وأحيل (٦٩) ضابطاً على التقاعد^(١٨).

أثار الصراع بين الأحزاب السياسية قلق الجماهير التركية التي كانت تنتظر إجراء الإصلاحات التي تؤدي إلى الانفراج السياسي في البلاد، فاستقالت حكومة عصمت اينونو الائتلافية، وتشكلت في حزيران ١٩٦٢ وشكل حكومة ثانية وضمت ممثلين عن حزب الشعب الجمهوري، وحزب تركيا الجديد، والحزب الفلاحي الجمهوري، وشغل ممثلو حزب الشعب الجمهوري المناصب الحيوية في الحكومة الجديدة في حين انتقل حزب العدالة إلى المعارضة وبدأ بشن الحملات العنيفة ضد الحكومة^(١٩).

كان الجيش يراقب الأوضاع التركية عن كثب، فقامت محاولة انقلابية ثانية ليلة العشرين من أيار ١٩٦٣ تزعمها طلعت ايديمير ايضاً، إلا أنها لم تنجح فقدم زعيمها إلى المحكمة التي حكمت عليه بالإعدام في ايلول ١٩٦٣، كما جرى إعدام ستة آخرين من زعماء المحاولة وحكم بالسجن المؤبد على (٢٩) عسكرياً، وعلى (٧٠) متهماً بالسجن لمدد مختلفة، ومع ذلك بقي الوضع السياسي متوتراً، وتتميز بسرعة تغيير الوزارات، إذ شكّل اينونو وزارته الثالثة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ التي استمرت حتى ١٣ شباط ١٩٦٥، واثّر ذلك تشكلت وزارة ائتلافية برئاسة سعاد خيرى العضو المستقل في مجلس الشيوخ التي استمرت حتى تشرين الاول عام ١٩٦٥^(٢٠).

جرت انتخابات مجلس النواب في تشرين الاول ١٩٦٥، فحصل حزب العدالة على أكثرية المقاعد، فشكل الحكومة برئاسة سليمان ديميريل، وشهدت تركيا صراعات سياسية محتدمة بين الأحزاب السياسية في البرلمان، لا سيما عام ١٩٦٦، فقد حاول حزب العدالة إعادة الحقوق السياسية لقيادات الحزب الديمقراطي الممنوع من العمل الحزبي في محاولة لكسبها إلى جانبه في الانتخابات، الأمر الذي عارضه حزب الشعب الجمهوري خلال الانتخابات التي حدد موعدها في تشرين الاول ١٩٦٩^(٢١).

شهد عام ١٩٦٩ صراعا دمويا في الشارع التركي بسبب الخلافات الحادة على السلطة بين الأحزاب السياسية فشل الحكومات الائتلافية المتعاقبة في وضع حدّ لتلك الصراعات وحلّ مشكلات البلد التي بسببها ذهب عشرات القتلى والجرحى، وكانت مظاهر تلك الصراعات الاضطرابات العمالية التي شهدتها تركيا في الخامس عشر من حزيران ١٩٧٠^(٢٢).

تزامنت الاضطرابات العمالية قيام طلبة الجامعات بمظاهرات صاحبة طالبت السلطة بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية شاملة، ورافقت تلك التحركات الطلابية عمليات خطف واغتيال سياسي وسطو على المصارف. وامتدّ الأمر لتشهد الجامعات ومعارك واشتباكات وغرقت تركيا في موجة من الاضطرابات وأعمال العنف، وأصبح الوضع ينذر بالانهيار، مما حدا ببرجال الجيش الى أن يوجهوا تحذيرا الى حكومة حزب العدالة في الثاني عشر من آذار ١٩٧١ ورفعوا مذكرة الى رئيس الجمهورية جودت صوناي تضمنت ضرورة تنفيذ اصلاحات جدية، كما هدد قادة الجيش بإسقاط حكومة سليمان ديميريل في حال عدم تنفيذ مطالبهم^(٢٣).

رفضت حكومة حزب العدالة تحذير الجيش ، مما دعا لتدخل الجيش وإسقاط الحكومة وتشكيل أخرى ، إذ اضطرت حكومة ديميريل في الثاني عشر من آذار ١٩٧١ لتقديم استقالتها بتوجيه من كبار العسكريين وقادة القوات البرية والجوية الذين كانوا مستائين من سياسة الحكومة سليمان ديميريل التي لم تقدم شيئا للأتراك وفشلت في مواجهة المشاكل السياسية والعنف والصراع حول النقابات العمالية وفي الجامعات والمدن التركية، فدخلت تركيا بعد الانقلاب الثاني الذي قام به الجيش في الثاني عشر من آذار ١٩٧١ مرحلة جديدة من حياتها السياسية.

وهكذا أسهمت المؤسسة العسكرية التركية مرة ثانية في الاطاحة بالمؤسسة السياسية المدنية التي لم تستطع تحقيق ما يصبو اليه الاتراك من اصلاحات جذرية في مختلف المجالات وأصبح شائعا ان يتدخل الجيش في إسقاط الحكومات التركية المدنية وأن يتسلم العسكريون زمام الامور لصالحهم كلما دعت الحاجة لهم.

المبحث الثاني: التطورات السياسية في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠

فتح انقلاب ١٩٧١ المجال لسلسلة من الائتلافات الوطنية غير الحزبية التي قادت البلاد حتى انتخابات سنة ١٩٧٣، وقد ترأس (الدكتور نهاد ابريم) الوزارة التي استمرت في الحكم من ٢٦ اذار حتى ٢١ ايار ١٩٧١، أما الوزارة الثانية، فقد شكلها وزير الدفاع فريد ملن وذلك من المدة ٢٢ ايار ١٩٧٢ حتى ١٠ نيسان ١٩٧٣، كما شكل نعيم تالو الوزارة الثالثة التي بقيت في الحكم من ١٥ نيسان حتى تشرين الاول ١٩٧٣^(٢٤).

اختير لرئاسة الجمهورية الاميرال المتقاعد فخري كورتورك (١٩٧٣-١٩٨٠)^(٢٥)، بعد أن بقيت البلاد بدون رئيس للجمهورية حوالي ثلاث سنوات امتدت من اذار ١٩٧١ وحتى تشرين الاول ١٩٧٣، وقد تمّ ذلك بفضل حلّ وسط بين بولندا أجويد زعيم حزب الشعب الجمهوري، وسليمان ديميريل زعيم حزب العدالة وتمكنهما من الضغط على العسكريين الذين استمروا في الحكم ثلاثين شهرا^(٢٦)، وفي ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣ جرت الانتخابات النيابية التي لم تسفر عن فوز أي حزب بأكثرية المقاعد، وإن كانت سجلت تفوقا ملحوظا لحزب الشعب الجمهوري وكانت النتائج كما يأتي^(٢٧).

حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٣.٣% من الاصوات الانتخابية اي (١٨٥) مقعدا، وحصل حزب العدالة على ٢٩.٨% من الاصوات اي (١٤٩) مقعدا، الحزب الديمقراطي وحصل على ١١.٩% من الاصوات اي (٤٨) مقعدا، وحصل حزب الخلاص الوطني على ١١.٨% من الاصوات اي (٤٥) مقعدا، و حزب الثقة الجمهوري، على ٥.٣% من الاصوات اي (١٣) مقعدا، حزب الحرية القومي وحصل على ٣% من الاصوات اي (٣) مقاعد.

وفي شباط ١٩٧٤ قام ائتلاف وطني بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني، فاصبح بولند أجويد زعيم حزب الشعب الجمهوري رئيسا للوزراء ونجم الدين اريكان زعيم حزب الخلاص الوطني نائبا له.

إن تناقض المنطلقات النظرية والايديولوجية لحزبي الائتلاف، عكس بدون شك، طبيعته الهشة مما أثر على استمراريته، وكان التناقض واضحا بين حزبي الائتلاف في مجال السياسة الداخلية والخارجية فلم تستمر وزارة اجويد طويلا، اذ سرعان ما استقال من رئاسة الوزارة التركية في ايلول ١٩٧٤ رغبة منه في إجراء انتخابات مسبقة، اعتقاداً منه بإمكانية حصوله على الأغلبية المطلقة فيها بفضل نجاح العملية العسكرية في قبرص، إلا أن حزب الشعب الجمهوري واجه في اذار ١٩٧٥ تكوين ائتلاف يميني كبير بزعامة سليمان ديميريل باسم "الجبهة الوطنية" التي تألفت من أربعة أحزاب، اتفقت على معارضة الانتخابات المسبقة التي سيقوم اجويد بأجرائها^(٢٨) ومن جهة أخرى استغرقت الاحزاب اليمينية اشهرا في التجمع، ولا سيما بسبب عداة قيادة الحزب الديمقراطي لديميريل، وبعد أشهر من المساومات، فقد الحزب الديمقراطي كلّ مقاعده تقريبا لصالح حزب العدالة الذي تسلم (١٦) حقيبة وزارية من اصل (٣٠) حقيبة، أما حزب الخلاص الوطني فحصل على (٩) حقائب، وحزب الثقة الجمهوري (٤) حقائب وحزب الحركة القومي الذي حصل على حقيبتين وكلّ هذه الاحزاب معروفة باتجاهها اليميني^(٢٩).

وفي انتخابات مجلس الشيوخ، التي حدثت في تشرين الاول ١٩٧٦، حصل حزب العدالة على (٢٧) مقعدا من أصل (٥٤) مقعدا وبين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٧ أخذت الفرص تتضاءل أمام حزب الخلاص الوطني حيث نقصت مقاعده في المجلس الوطني الكبير لتصبح (٢٤) بعد أن كانت (٤٨) مقعدا، وفي الوقت الذي بدأ فيه نفوذ اربكان زعيم الحزب بالضعف، ازداد نفوذ توركوت اوزال نائبه ومنافسه على زعامة الحزب^(٣٠) وفي الوقت نفسه اخذ نجم حزب الحركة القومي، يتقدم بسرعة شديدة على الرغم من أن هذا الحزب، استطاع خلال عهد ديميريل من بناء تنظيم عسكري داخله وبالرغم من جميع الصعوبات استمرت وزارة سليمان ديميريل في الحكم بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، وهي ترجئ جميع القضايا المثيرة للخلاف والجدل، كقضية الاقتصاد، وقبرص واليونان، والعلاقات مع حلف شمالي الاطلسي والمجموعة الاقتصادية الاوربية، الى ما بعد انتخابات تشرين الاول ١٩٧٧^(٣١).

جرت الانتخابات في ٥ حزيران ١٩٧٧، قبل موعدها، وحصل حزب الشعب الجمهوري على (٤٤%) من الأصوات، ومعنى ذلك أن المعارضة المتمثلة بحزب الشعب الجمهوري بقيت معارضة رغم فوز الحزب بـ (٢١٣) مقعداً، بزيادة (٢٨) مقعداً قياساً بنتائج آخر انتخابات جرت في سنة ١٩٧٣، أما حزب العدالة فقد حصل على (١٨٩) مقعداً مقابل (١٧١) مقعداً في انتخابات ١٩٧٣ أي إنه حصل على (٤١%) من الأصوات، وحصل حزب الخلاص الوطني على (٨%) وحزب الحركة القومي (٦%) فتغير تركيب الجبهة الوطنية، وتمخض عن تمثيل حزب الثقة الجمهوري الذي حصل على ثلاثة مقاعد والحزب الديمقراطي الذي حصل على مقعد واحد، كما تزايدت قوة حزب الحركة القومي بحصوله على (١٦) مقعداً^(٣٢).

شكّل بولند أجويد، حكومة اقلية، إلا أن الأحزاب اليمينية تمكنت من الحاق الهزيمة بالحكومة. لذلك فشلت في الحصول على ثقة المجلس الوطني الكبير مما أدى إلى سقوطها، وتكليف سليمان ديميرل بتشكيل وزارة ائتلافية بزعامة حزب العدالة ومشاركة حزبي الخلاص الوطني والحركة القومي، واستمرت هذه الوزارة من ٢١ تموز ١٩٧٧ حتى ٥ كانون الثاني ١٩٧٨^(٣٣).

لم يصمد الائتلاف طويلاً، إذ قدّم ديميرل استقالته إلى الرئيس التركي فخري كورتورك، والذي كلف في ٦ كانون الثاني ١٩٧٨، بولند أجويد بتشكيل حكومة جديدة، اشترك فيها المنشقون من حزب العدالة، ومن تبقى من حزب الثقة الجمهوري والحزب الديمقراطي^(٣٤).

حدثت في شباط ١٩٧٨ موجة من العنف السياسي في تركيا لم يسبق لها مثيل، إذ أوقع أقصى اليمين اعتداءات مسلحة من أجل زعزعة الائتلاف الذي أُنشئ بتنافره الشديد، وقد بدأت في ايلول ١٩٧٨ مذابح سياسية كبرى في الدوائر التي كان اليسار يمثل فيها مكانة بارزة، وارتكب أعضاء من حزب الحركة القومي في كانون الاول ١٩٧٨ مذابح في المناطق الشرقية فأعلنت حالة الطوارئ وحظرت حكومة أجويد مواكب الاحتفال بعيد العمال العالمي في الأول من أيار عام ١٩٧٩ والقت القبض على قادة اتحاد العمال التقدمي، وفي الانتخابات الجزئية التي حدثت في تشرين الاول ١٩٧٩

هزم حزب الشعب، فسقطت حكومة اجويد، وتشكلت في ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ حكومة اقلية برئاسة سليمان ديميريل بتأييد حزبي من الحزب الديمقراطي، وحزب الحركة القومي^(٣٥).

استمرت وزارة ديميريل في الحكم من ٢٤ تشرين الاول ١٩٧٩ حتى ١٢ ايلول ١٩٨٠، وفي الوقت نفسه بدأت محاولة تحالف بين الجناح اليساري من حزب الشعب الجمهوري وحزب الخلاص الوطني ضد تدابير تقييد الحريات التي أقدمت عليها حكومة ديميريل خاصة بعد تنامي حوادث العنف السياسي، وبلوغها نسبة غير عادية، ففي سنة ١٩٧٨ وحدها وقع أربعة الاف حادث عنف سياسي، وبحلول سنة ١٩٨٠ ازدهت ارواح بلغ عددها (١٨٣) حالة في كل شهر نتيجة الصراع بين الاحزاب السياسية، وقتل خلال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حوالي (٥٢٤١) شخصا وجرح (١٤١٥٢) شخصا، وهو عدد يقارب ضحايا حرب الاستقلال من الاتراك^(٣٦)، لذلك وجه الجنرال كنعان افرين رئيس الاركان العامة في كانون الثاني ١٩٨٠ انذارا الى رئيس الجمهورية طلب فيه أن تبحث الاحزاب التي تستلهم الافكار الاتاتورية والقومية، عن إجراءات جماعية وضمن الاطار البرلماني ضد الفوضى والارهاب والنزعات الانفصالية، وانتقد افرين ضعف الحكومة التي لم تستطع إقرار الأمن والاستقرار في البلاد^(٣٧).

اتسعت حالات الاضراب، وحوادث القتل، فمض شباط ١٩٨٠ قاد اتحاد العمال التقدمي إضرابا عاما، وفي حزيران ١٩٨٠ اتسع الاضراب وارتفعت معه عمليات القتل والاغتيال السياسي حسب بعض التقديرات الى (٢٠-٣٠) شخصا يوميا^(٣٨). وفي الوقت نفسه قاد حزب الخلاص الوطني في مطلع ايلول ١٩٨٠ تظاهرات صاخبة في مدينة قونيه، وهتفت منددة بالعلمانية الاتاتورية، ودعت الى ضرورة التصدي لما اسمته بـ(موجة الكفر والاحاد والشيوعية) وهتفت " تركيا اسلامية" ويبدو أن ذلك التحرك أثار حفيظة حماة لها، لذلك اضطر الجيش الى التدخل، بعد أن تفاقت الأمور وفقدت الحكومة السيطرة على الوضع^(٣٩).



حدث الانقلاب العسكري فجر الجمعة ١٢ ايلول سنة ١٩٨٠، قاده الجنرال كنعان افرين رئيس الاركان العامة فأطاح الانقلاب بحكومة سليمان ديميريل وحل مجلسي: النواب والشيوخ، ووقف العمل بالدستور، وحل الاحزاب، وكل المنظمات المهنية باستثناء "التورك ايش" اي اتحاد عمال تركيا، الذي يرجع تأسيسه الى سنة ١٩٥٢^(٤٠).

كما حدثت اعتقالات واسعة النطاق، واعلن عن تشكيل قيادة خماسية يمثلها الجنرال افرين واربعة من قادة الجيش وهم: الجنرال نور الدين ارسين قائد القوات البرية والجنرال تحسين شاهين كايا قائد السلاح الجوي، والجنرال نجاه تومير قائد القوات البحرية، والجنرال ساوات سيلاسون قائد الشرطة^(٤١). وطبقا لما جاء في البيان العسكري رقم (١) الذي اذيع في حوالي الساعة السادسة صباحا بالتوقيت المحلي، فان اسباب تدخل العسكريين كانت تتلخص في أن الدولة واجهتها الرئيسة صارت عاجزة عن العمل، وان الهيكل الدستوري كان مليئا بالتناقضات، وأن الاحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها، وتفتقر الى الاجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد. ونتيجة لكل تلك العوامل، فقد زادت القوى الانفصالية من انشطتها ولم تعد حياة المواطنين وممتلكاتهم آمنة، وقد باتت المبادئ الاتاتورية في خطر، وازدهرت العقائد المنحرفة، وكانت الهجمات على كل جوانب المجتمع كالمدارس والجامعات وأصبحت الدولة عاجزة لا حول لها ولا قوة^(٤٢). وعلى ضوء ذلك قام الانقلاب الذي أعاد المؤسسة العسكرية للسلطة مرة ثالثة وتراجع دور السياسيين المدنيين في تركيا.

المبحث الثالث: موقف الولايات المتحدة من التطورات السياسية في تركيا ١٩٦٠-١٩٧١:

جاءت الاحداث التي اعقبت انقلاب أيار ١٩٦٠ لتؤكد استفادة الولايات المتحدة الامريكية منه بشكل كبير، فقد توثقت العلاقات الامريكية- التركية وازدادت اطرادا مما يؤكد الدور الذي أسهمت به الادارة الامريكية التي شجعت القادة العسكريين الاتراك على تنفيذ خوفه من تطور الاحداث في تركيا وعدم قدرة حكومة عدنان مندريس من السيطرة على التطورات والاضطرابات التي شهدتها المدن التركية المهمة، فخلال اجتماع وزراء خارجية دول حلف الشمال الاطلسي في استانبول في تشرين الثاني ١٩٥٩، قدم السفير الامريكي في أنقرة مذكرة الى الوزراء طالب فيها مناقشة التطورات التي تشهدها الساحة السياسية التركية وايجاد الحلول المناسبة لها^(٤٣).

بعد أن وجدت الولايات المتحدة أن الاوضاع السياسية التركية تدهورت الى حد كبير، وأصبحت حكومة عدنان مندريس زعيم الحزب الديمقراطي غير قادرة على السيطرة وإحلال الأمن في البلاد، أخذت بدعم الاحزاب السياسية المعارضة للحكومة القائمة، لاسيما حزب الشعب الجمهوري، كما دعمت تحرك الجيش التركي بانقلابهم العسكري بقيادة الجنرال جمال كورسيل ورفاقه في السابع والعشرين من أيار ١٩٦٠^(٤٤).

جاء الموقف الرسمي للإدارة الامريكية من الانقلاب التركي على لسان الناطق الحكومي في وزارة الخارجية الامريكية عندما أكد أن قادة انقلاب أيار ١٩٦٠ اعلنوا عزمهم على احترام الالتزامات الدولية لتركيا، وانهم بعثوا مذكرة رسمية الى المسؤولين الامريكيين أكدوا فيها تمسكهم بالمواثيق والمعاهدات الموقعة مع تركيا، وإنهم مُصرّون على البقاء في حلف شمالي الاطلسي ولا يمكنهم التخلي عنه الأمر الذي عزز آراء المراقبين الذين أشاروا الى أن الولايات المتحدة الامريكية كانت على علم بالحركة الانقلابية، وأن قادة الحركة تلقوا تأييداً من الولايات المتحدة الامريكية لأسقاط حكومة عدنان مندريس التي باتت أضعف من أن تحقق للأتراك ما يصبون اليه من استقرار أمني وازدهار اقتصادي كما أن أغلب قادة الحركة الانقلابية الثمانية والثلاثين^(٤٥) ضابطا سبق لهم أن دخلوا دورات تدريبية في الولايات المتحدة بشكل خاص، وكانوا من المؤمنين بضرورة استمرار الصلة

القوية بين بلادهم والامريكيين؛ لأنّ ذلك، حسب اعتقادهم، يصب في المصلحة التركية، لذلك رفضوا الاقتراحات السوفيتية بتقديم المساعدة الاقتصادية^(٤٦).

احتلّ التعاون بين الانقلابين الاتراك والولايات المتحدة الامريكية أهمية حيوية للأمريكيين الذين رحبوا بالانقلاب وشجعوا الانقلابيين على توثيق علاقاتهم بهم، وعدم القبول بأي مساعدات اقتصادية سوفيتية في ظلّ التنافس الامريكي- السوفيتي والحرب الباردة بينهما، ورحب المسؤولون الامريكيون بتعهدات الانقلابيين الاتراك لهم بالتزامهم الثابت والمستمر بحلف شمالي الاطلسي واعلانهم ذلك صبيحة اليوم الذي ازاحوا فيه حكومة عدنان مندريس عن السلطة^(٤٧).

سارعت الولايات المتحدة الامريكية بالاعتراف بالنظام الجديد في تركيا في الثلاثين من أيار ١٩٦٠، وارسل الرئيس الامريكي دوايت أيزرنهاور رسالة الى قائد الانقلاب العسكري التركي جمال كورسيل هناك فيها بنجاح انقلابه واكد فيها ما نصه:

“أنّ إعلان حكومتكم عن ارتباطها الوثيق بحلف شمالي الاطلسي وحلف المعاهدة المركزية قد اوجد لدي شعورا بالامتنان، وكذلك عند حلفائنا الآخرين، حيث إنّ هذه الأحلاف ما وجدت إلا للدفاع عن العالم الحر. ان حكومتي سوف توثق عرى الصداقة مع حكومتكم؛ لأنّ هذه الصداقة تشكل قاعدة اساسية بين الدولتين منذ مدة طويلة”^(٤٨).

جاء الاعتراف الامريكي بحكومة الانقلابيين ليدل مدى الارتياح الذي أبدته الإدارة الامريكية لما قام به الانقلابيون من عمل ازاحوا بموجبه حكومة مدنية غير قادرة على ضمان المصالح الامريكية في تركيا، وقد ينفلت الوضع الداخلي لتعصف الاحداث بالعلاقات الامريكية - التركية وقد يصل الى السلطة عناصر معادية للأمريكيين ومؤيدين للنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي^(٤٩).

عبر عدد من المسؤولين الامريكيين عن غبطتهم من الانقلاب التركي، لاسيما بعد تعيين سليم ساربر وزيراً للخارجية التركية، الذي عرف عنه تأييده لتعزيز العلاقات التركية-الامريكية فضلاً عن كونه يشغل منصب ممثل تركيا في حلف شمالي الاطلسي^(٥٠).

اتضح تأثيرات السياسة الأمريكية على سياسة حكومة الانقلابين عندما زار انقرة نورستاد Norstdd قائد قوات حلف شمالي الاطلسي نهاية شهر تموز ١٩٦٠ ووجه الانقلابيين بضرورة تقليص أعداد الضباط الاتراك وتطهير الجيش التركي من العناصر غير المؤيدة لتعزيز العلاقات التركية مع الدول الغربية عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، وبالفعل احال الانقلابيون حوالي (٤٠٠) ضابطا على التقاعد في آب من العام نفسه^(٥١).

كان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية قيام الجيش التركي يتسلم زمام الحكم في تركيا ويخلصها من الصراعات السياسية بين الحزب الديمقراطي الحاكم والمعارضة السياسية للأحزاب الأخرى وفي مقدمتها حزب الشعب الجمهوري، لذلك سعى الأمريكيون الى تغيير الوجوه السياسية القديمة وازاحتها عن المشهد السياسي ودعم المؤسسة العسكرية لكي تبقى تركيا في اطار خدمة المصالح الغربية بشكل عام وخدمة المصالح الأمريكية بشكل خاص^(٥٢).

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية البقاء بعيدة عن التطورات السياسية في تركيا خلال السنوات ١٩٦٠-١٩٧١، فعندما حصل حزب الشعب الجمهوري على (١٢١) مقعدا في انتخابات المجلس الوطني الكبير عام ١٩٦١، رحبت البرجوازية التركية بذلك الفوز لان ذلك سيتيح لها اقامة علاقات وثيقة مع الشركات الأمريكية ومع رجال الاعمال الأمريكيين الذين اخذوا بالاستثمار في تركيا بعد قيام الانقلاب بفترة قصيرة^(٥٣).

عندما أعاد ايدмир الكرة ثانية وقام بانقلاب ثان في العشرين من أيار ١٩٦٣ بالاتفاق مع عدد من اتباعه السابقين في الجيش التركي وقفت الولايات المتحدة الأمريكية ضدها وقدمت الدعم اللازم للحكومة التركية، فشلت المحاولة وتم احالة (١٤٥٩) طالبا من طلاب الاكاديمية الحربية الذين كانوا مؤيدين للانقلاب الى المحاكمة ومعهم قائد الانقلاب وعدد من رفاقه، فحكم على ايدмир بالإعدام وبأحكام مختلفة على رفاقه^(٥٤).

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية السماح لقادة انقلاب عام ١٩٦٣ بنجاح انقلابهم خشية ان يؤدي ذلك الى انقسام حاد في المؤسسة العسكرية التركية، وزعزعة مركزها في الحياة السياسية



التركية ويضعف تماسكها التقليدي، لذلك انصبّ رأي الامريكيين على ضرورة اجراء الحكومة التركية تغييرات جدية بين صفوف طلبة الكلية الحربية التركية واخراج كلّ من أيّد انقلاب إيديمير، فمن بين (٥٠٠) طالباً كانوا يمثلون العدد الكلي لطلبتها لم تستثن اللجان التحقيقية التي شكلتها الحكومة التركية سوى (٤١) طالباً تم وصفهم غير مشاركين في الانقلاب والباقون يمثلون العدد الذي اشترك فيها، فأدركت الولايات المتحدة الامريكية أنّ تخرج هؤلاء الطلبة، وتحولهم الى ضباط سيجعل المؤسسة العسكرية التركية غير موالية لهم، وإنّ الدور الذي لعبه أساتذتها هو الذي حولهم الى عناصر توافقة للمشاركة في أيّ فعل مناوئ للحكومة المدنية الموالية للأمريكان^(٥٥).

وأرسلت الولايات المتحدة الامريكية احد مبعوثيها العسكريين العاملين في حلف شمالي الاطلسي وهو ادوارد براون (E.Brown) ليخبر الحكومة التركية بضرورة الاهتمام بالمدرسة الحربية التركية وأكاديميتها العسكرية وهيئات الازكان والوحدات المدرعة خوفاً من تسلل الفكر اليساري الى افرادها، وعد الامريكان أنّ تواطؤ الحكومة مع اعضاء الادارة في تلك المؤسسات أدى الى تحولها الى مراكز وبؤر يعيش فيها المثقفون والشباب المملوء توقداً وحماساً، الأمر الذي يجب على الحكومة التركية الاحتراس منه، وأخذته بنظر الاعتبار في المستقبل^(٥٦).

لم تقتصر التطورات السياسية على ما شهدته تركيا من أحداث اشترك فيها العسكر فحسب، فقد اندلعت في اذار ١٩٦٥ مظاهرات عمالية شارك فيها ستة الاف من عمال المناجم في مدينة كوزلو المظلة على البحر الاسود، وتوقفوا عن العمل مطالبين بمكاسبهم النقابية، وحققهم في الاعراب عن مطالبهم عن طريق منحهم حق الاضراب، إلّا أنّ الحكومة التركية استدعت سرية من الشرطة ومفرزة من سلاح البحرية لقمع العمال وانهاء اضرابهم، فنجم عن ذلك جرح سبعة وعشرين عاملاً ومقتل اثنين منهم، ولم يكد يأتي شهر حزيران من العام نفسه حتى اندلعت اضرابات جديدة في معمل السيراميك في جاناك كالي وفي مصطفى اتاس التابع الى شركتي موبيل اوبل وشل الامريكيتين والذي يعد من أكبر مصافي الشرق الاوسط، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الامريكية للدعاء بأنّ هناك

اياسي سوفيتية شيوعية وراء تحريك العمال للقيام بمثل هذه الاضطرابات التي تشل الاقتصاد التركي المتدهور اصلا^(٥٧).

وبتوجيه من الولايات المتحدة الامريكية كتبت بعض الصحف التركية مقالات منندة بمحاولات الشيوعيين الجدد من الاتراك في تدمير الاقتصاد التركي ووضعه على "حافة الهاوية" على حد ما ورد في مقال نشرته صحيفة جمهوريت تحت عنوان " تركيا ليست بوليفيا"^(٥٨).

ادركت الولايات المتحدة الامريكية أن الوضع الداخلي التركي مهدد بالانفجار ما لم تتخذ الحكومة التركية بعض الاجراءات اللازمة من أجل كسب المعارضة السياسية الى جانبها، لاسيما أن امد القضية القبرصية التي نجمت عن رغبة اليونان في دعم القبارصة المرتبطين بهم وتحقيق استقلالهم في الجزيرة^(٥٩)، طال أكثر من سنتين، وخوفا إعادة الجيش التركي الكرة من جديد ويقوم بانقلاب عسكري لصالح جهة معادية للولايات المتحدة الامريكية ونعني بها الاتحاد السوفيتي، لذلك سعت حكومة واشنطن لتوجيه الحكومة التركية بضرورة إجراء انتخابات تشريعية في العاشر من تشرين الاول عام ١٩٦٥، بالفعل جرت الانتخابات فحصل حزب العدالة على ٥٥% من مجموع الاصوات في الوقت الذي جاء فيه حزب الشعب الجمهوري في المرتبة الثانية وحصل على نسبة ٢٨% من الاصوات، في حين حصل فيه(حزب العمل التركي) على خمسة عشر مقعداً وحصلت أحزاب صغيرة على بقية الاصوات^(٦٠).

شهدت السنوات التي أعقبت إجراء الانتخابات اصواتاً معارضة للتحالف التركي مع الولايات المتحدة الامريكية، فقد طالب العقيد نونجكان، قائد الجوية التركية الاسبق، في البرلمان التركي في كانون الثاني ١٩٦٦ بخروج تركيا من حلف شمالي الاطلسي، كما عارض بعض القادة الاتراك السياسة الامريكية في فيتنام، واعلنوا عدم رضاهم عن ارتباط تركيا بحلف شمالي الاطلسي وبالسوية الامريكية في المنطقة^(٦١).

وهكذا شهدت الحياة السياسية في تركيا تحولا في طروحات بعض النواب، وعدم رضاهم على اندفاع الحكومة التركية نحو الولايات المتحدة الامريكية لاسيما أبان الحرب الباردة التي دفعت تركيا

بسبب تخوفها من الاتحاد السوفيتي الى رمي ثقلها نحو الغرب عموماً، ونحو الادارة الامريكية خصوصاً، فضلاً عن رغبتها في تحسين اقتصادها عن طريق الحصول على المساعدات الامريكية، فتركيا خلال الخطة الخمسية الاولى التي كان من المقرر لها أن تنتهي في عام ١٩٦٧ كانت أسوأ اقتصادياً من معظم دول حلف وارشو مثل بولندا والمجر والبلغار، إذ إنَّ الدخل الفردي المتوسط لتلك الدول يفوق ضعف الدخل الفردي المتوسط في تركيا إبان ستينيات القرن العشرين^(٦٢).

ورغبة من الولايات المتحدة الامريكية في دعم تركيا اقتصادياً لكي تقبلها الدول الغربية وتكون متماشية مع سياستها مثلما الحال بالنسبة للجانب السياسي الذي تطلب من تركيا التحلي بنظام متسق مع انظمة المجموعة الغربية التي تروم الانضمام اليها، فقد دعم الامريكيون تركيا في خطتها الخمسية الثانية لتحسين أوضاعها الاقتصادية السيئة بعد نقشي البطالة والتضخم المالي بدرجة كبيرة عن طريق تخفيض قيمة عملتها وزيادة استيرادها للمواد الخام من الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية الاخرى، إلا أنَّ ذلك أدى الى ارتفاع الاسعار وما تبعه من تعثر عمليات التصدير واستمرار العجز في ميزان المدفوعات^(٦٣).

أدى عجز الحكومة المدنية عن مواجهة المشاكل الاقتصادية واضطرابها الى اتباع سياسة النقشف، الى ارتفاع الاصوات المطالبة باستقالة الحكومة، وامتد الأمر ليدفع بأربعة من قادة الجيش التركي لتوجيه إنذار الى رئيس الجمهورية جودت صوناي في الثاني عشر من آذار عام ١٩٧١ ليمارس دوره فيحل الازمة الاقتصادية المتفاقمة^(٦٤).

وعندما لم يتم التوصل الى حلٍّ للأوضاع تركيا المتدهورة وقع انقلاب عسكري ثان من اليوم نفسه، كان الولايات المتحدة الامريكية موقفها منه ومن التطورات السياسية التي اعقبته.

المبحث الرابع: موقف الولايات المتحدة الامريكية من التطورات السياسية في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠

أيدت الولايات المتحدة الامريكية انقلاب عام ١٩٧١؛ لأنَّ الاوضاع السياسية في تركيا وصلت الى مرحلة خطيرة استدعت تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وقلب نظام الحكم المدني الذي فشل في حل ازمة البلاد الصعبة، وطلبت الولايات المتحدة الامريكية من رئيس الجمهورية التركية جودت صوناي أن يأتي برئيس وزراء تكنوقراط لإجراء إصلاح هيكلي في بنية النظام التركي برمته، وبالفعل تم تكليف (نهاد ابريم)^(٦٥) وهو أحد موظفي المصرف العالمي سابقا برئاسة الحكومة^(٦٦).

وضع رئيس الوزراء الجديد مقترحات عدة كان من بينها القيام بإصلاح زراعي جذري وفرض ضرائب على الفئات الاجتماعية المختلفة في تركيا، ووضع استراتيجية لتطوير الصناعة وما الى ذلك من مقترحات استهدفت اقتفاء أثر الدول الغربية في السعي للتحويل نحو النظام الذي يجعل تركيا مقبولة اوروبيا، وبإمكان الولايات المتحدة طرحها للغربيين كدولة تستحق دعمهم في المجالات كافة^(٦٧).

لم تستطع حكومة ابريم إزالة أسباب الازمة السياسية في البلاد، وأن تحقق برنامجها الحكومي، فاستقالت في السابع عشر من نيسان ١٩٧٢، فتشكلت بعدها وزارات عدة، وتم انتهاء الفترة الرئاسية لرئيس الجمهورية جودت صوناي، فتم انتخاب فخري كورتورك رئيسا للجمهورية في السادس من نيسان ١٩٧٣، وشهدت تركيا تطورات سياسية مهمة تمثلت بفرض الاحكام العرفية في احدى عشرة ولاية حتى وصلت حكومة بولند أجويد الى الحكم في تركيا عام ١٩٧٤^(٦٨).

تدهورت العلاقات الامريكية- التركية عام ١٩٧٤ اثر قيام تركيا بإنزال قواتها في جزيرة قبرص ووصلت الخلافات التركية-اليونانية الى ذروتها بسبب تلك الجزيرة، ففرض الكونغرس الامريكي حظرا على ارسال المساعدات العسكرية الى تركيا ردًا على انزال الحكومة التركية قواتها في قبرص وذلك في محاولة اميركية لإجبار الاتراك على سحب قواتهم من هذه الجزيرة ذات الاهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية^(٦٩).

بالمقابل صرح رئيس الوزراء التركي بولند أجويد بأنه "كي يمنع سيطرة اليونان على منطقة بحر ايجه فان تركيا على استعداد لان تتحمل كل مسؤوليات حلف الناتو في هذه المنطقة"^(٧٠) وكان القصد من وراء التصريح الحصول على دعم الولايات المتحدة الامريكية والحصول على مساعداتها الاقتصادية والعسكرية^(٧١)، إلا أنَّ الولايات المتحدة الامريكية لم تقدم المساعدات التي توقعها تركيا، وإنما على العكس من ذلك جعلت المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتفاقم وتزداد حدة، فانعكس ذلك سلبيا على حالة الأمن في البلاد، لاسيما في الجامعات التركية، حيث أخذت الفئات اليمينية واليسارية بالصراع في أروقة الجامعة ووقعت حالات عديدة مثل القتل بين صفوف الطلبة، فخلال العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ سقط حوالي مئتا قتيل بين صفوف طلبة الجامعات التركية^(٧٢).

شهدت المدة التي أعقبت الصراعات السياسية دعوات لإجراء انتخابات جديدة تأتي بحكومة قادرة على جعل الوضع الأمني أكثر استقراراً من الحكومة القائمة، وبدأت الولايات المتحدة الامريكية بتحرياً عام ١٩٧٧ من قبل الحكومة القائمة على تجمع عمالي ضخم في استنبول بمناسبة الاحتفال بعيد العمال العالمي، وادعاء حزب الشعب الجمهوري من أنَّ الحكومة هي التي كلفت الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين العمال، واستغلال الحزب هذه الحادثة لصالحه، جاءت انتخابات ايار من العام نفسه ليحصل حزب الشعب الجمهوري على تفوق نسبي ملحوظ في هذه الانتخابات لصالحه، فتكلف رئيسه بولند أجويد مرة أخرى بتأليف الحكومة، إلا أنَّه فشل في الحصول على الثقة اثناء اجتماع المجلس الوطني الكبير في تموز ١٩٧٧^(٧٣)، فتكلف سليمان ديميرل مرة اخرى بتشكيل الوزارة التركية الائتلافية، إلا أنَّ هذه الحكومة لم تصمد كثيرا بسبب تدهور الاوضاع الامنية في البلاد، وبسبب عجز حكومة ديميريل عن التخفيف من حدة الازمة السياسية في البلاد، فقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته في كانون الاول ١٩٧٧ فتكلف بولند أجويد بتشكيل الحكومة الجديدة^(٧٤).

تعززت العلاقات الاميركية -التركية بعد وصول بولند أجويد الى رئاسة الوزراء التركي في كانون الاول ١٩٧٧، اذ رفعت الولايات المتحدة الامريكية الحظر على توريد الاسلحة لتركيا، وصرح وزير الدفاع الامريكي هارولد براون (H.Brown) في ايار ١٩٧٨ بان تركيا تعد مركزاً مهما للولايات المتحدة الاميركية في مواجهة السوفييت، واستطرد قائلاً: "يمكن الحصول على بعض معلومات



التجسس الذي نعتمد عليها في التأكد من التزام السوفييت بتطبيق معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت-٢) من القواعد في تركيا على نحو ممتاز^(٧٥).

وفي عام ١٩٧٩ وقعت الولايات المتحدة الامريكية مع تركيا اتفاقية للتعاون المشترك بين البلدين في مجال القضايا الجنائية، كما كان لموقف تركيا في أزمة الرهائن الامريكان في ايران عام ١٩٧٩ ومساعدتها لحكومة واشنطن تأثيره الجيد على علاقات البلدين^(٧٦).

أدركت الولايات المتحدة الامريكية بعد سقوط نظام محمد رضا بهلوي في إيران عام ١٩٧٩ أنَّ عليها الاحتفاظ بتركيا، وجعلها مرتكزا أساسياً لها في منطقة الشرق الاوسط، لاسيما بعد تدهور الأوضاع الامنية في تركيا منذ مطلع عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٠، فعدت عدم امكانية السيطرة على هذه التطورات الداخلية في الساحة التركية يشكل كارثة استراتيجية لها ولحلف شمالي الاطلسي^(٧٧).

أدى تخوف الولايات المتحدة الامريكية من احتمال قيام تحرك جماهيري في تركيا مشابه لما جرى في ايران الى دعمها لانقلاب عسكري جرى في الثاني عشر من ايلول ١٩٨٠ ضد الرئيس فخري كوروتورك، واثّر هذا الانقلاب تعززت العلاقات الامريكية - التركية اكثر فاكثر واصبحت تركيا حلقة مهمة من حلقات الدفاع عن المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط^(٧٨).

أكد البحث أنَّ الولايات المتحدة الامريكية تابعت عن كثب التطورات السياسية التي شهدتها تركيا في مرحلة مهمة من مراحل تطورها التاريخي المعاصر بسبب اهميتها للمصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط واحتدام الحرب الباردة بينها وبين الاتحاد السوفيتي الذي كان في صراع مع الامريكيين حول تركيا التي يرتبط بها بحدود طويلة ومحاولة كسبها الى جانبه أو على الاقل تحييدها في صراعه مع المعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية، لذلك تجد أنَّ الأخيرة تتدخل في الشأن الداخلي التركي كلما وجدت أنَّ الوضع السياسي الداخلي فيها وصل الى مرحلة الانفجار والتدهور وتستخدم إحدى أهم أدواتها في تركيا المتمثلة بالمؤسسة العسكرية التي قامت بثلاث انقلابات عسكرية بصورة دورية ومنتظمة في تركيا وبمعدل انقلاب واحد لكل عشر سنوات هي انقلاب سنة ١٩٦٠ و١٩٧١ و ١٩٨٠ كان للولايات المتحدة الامريكية يدها فيها ودعمها وتأييدها خدمة لمصالحها في بقاء تركيا تدور في فلكها وفي اطار استراتيجيتها العالمية.

لم يكن بإمكان الولايات المتحدة الامريكية أنَّ تكون بعيدة عن مجريات الاحداث التركية ؛لأنَّ تركيا دولة مهمة بالنسبة للأمريكيين، لذلك نجدها تعتمد على الجيش التركي في حسم صراعات الاحزاب السياسية المدنية التي لم تستطع أنَّ يحقق لواشنطن ما كانت تصبو اليه من ضمان لمصالحها ودعم لشركاتها في واحدة من اهم دول الشرق الاوسط

الهوامش

(١) ولد في ٢٤ ايلول ١٨٨٤ وبعد عصمت اينونو احد ابرز قادة تركيا ورفيق درب مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة. اسهم بدور بارز في حركة الاستقلال ضد المحتلين الاجانب واصبح رئيسا للوزراء بعد اعلان الجمهورية عام ١٩٢٣، وتولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٣٨ واستمر حتى عام ١٩٥٠. وكان له دوره في الحياة السياسية عام ١٩٦٠ حتى اعتزاله العمل السياسي في سبعينيات القرن العشرين. توفي في ٢٥ ايلول ١٩٧٣، للتفصيل عن دوره السياسي يراجع

B.Spuler, Rulers and government of the world, London, 1977, PP 525-530.

(٢) نقلاً عن : " طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي تركيا، ج٢ بيروت، ١٩٦٩، ص١٥٩ F.Ahmed, The Turlish experiment in democracy 1950-1975, London, 1977, P.63



(٣) سياسي تركي وزعيم الحزب الديمقراطي تولى رئاسة الوزراء عام ١٩٥٠ واستمر حتى عام ١٩٦٠ حيث اطاح به انقلاب عسكري بقيادة الفريق جمال كورسيل في السابع العشرين من ايار ١٩٦٠ ، نفذ فيه حكم الاعدام في السابع عشر من ايلول ١٩٦١، للتفصيل يراجع: الجيش التركي وحركة ١٩٦٠، تقرير اعدته وكالة الانباء العراقية. قسم المعلومات، بغداد، ١٩٦٢، ص ٦-٨.

(٤) محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية في الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ١٥٨.

(٥) "البلاد" (صحيفة)، بغداد، ٨ / اذار / ١٩٦٠.

(٦) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠، الموصل، ١٩٨٧، ص ٤٩.

(٧) ولد في مدينة بورصة عام ١٨٩٤، شارك في حرب الاستقلال. اصبح رئيسا للوزراء عام ١٩٣٧، رئيسا للجمهورية اثناء حكم الحزب الديمقراطي ١٩٥٠-١٩٦٠. للمزيد ينظر :

(8) G.Karpat, Turkey, London, 1970, PP.56, E.ozbudun, The Rol of the .Military Recant Turkish politics, New york, 1975, P.30

(٩) شارك الفريق جمال كورسيل في معارك الحرب العالمية الثانية واثبت جدارة وشجاعة فيها، ويعد من الضباط

العسكريين الذين كان لهم دورهم في حرب الاستقلال ١٩٢٠-١٩٢٢ مع مصطفى كمال اتاتورك. G.karpatm, op.cit., pp.67-68

(١٠) ابراهيم الداوقي، الاحزاب السياسية التركية، بحث مقدم الى معهد الدراسات الافروايسوية- الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٤.

(11) "New york Times", 1/6/1960.

(12) G.Hadad, Revolution and Military Rule in the middle East, New york, 1962, P.83

(١٣) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية- الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٠.

(١٤) J.H.Hurewitz, Middle East politics the military dimension, London, 1967, P.218.

١٥ صدر الحكم باعدام عدنان مندريس رئيس الوزراء وزعيم الحزب الديمقراطي ووزيرا الخارجية والمالية بسبب تحملهم مسؤولية تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية لتركيا اما جلال بايار رئيس الجمهورية فقد صدر عليه حكم الاعدام ثم استبدل بالسجن المؤبد لكبر سنه ولكونه رئيسا للجمهورية، واستبدلت احكام الاعدام بحق احد عشر مهما بالسجن المؤبد ((الاخبار)) (صحيفة)، بغداد، ١٢ / اب / ١٩٦١.

(١٦) حصل حزب العدالة على ما نسبته ٤٦.٧% من الاصوات في حين جعل حزب الشعب الجمهوري على ٢١% وحصل حزب تركيا الجديدة على نسبته ١٨.٦%.

w.weiker, The Aydemir cuse and Turkey and political dilemma, U.S.A, 1963, P.110.

(١٧) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٥٢.

(١٨) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص ٤١٠.



١٩ "الاهرام" ٣٠ / يونيو / ١٩٦٢.

20." F. Ahmad, OP.cit., P.183.

٢١ احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢١٣.

(٢٢) وكالة الانباء العراقية، الاوضاع السياسية في تركيا ١٩٦٥ - ١٩٧٠، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٦.

(٢٣) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(24) S.J.shaw and E.shaw, History of the ottoman Empire and Modern Turkey, vo. II, New york, 1977, P.428

(٢٥) انتخب لرئاسة الجمهورية في ٦ نيسان ١٩٧٣ واستمر حتى ٥ نيسان ١٩٨٠، P. ٤٢٩ Ibid,

(٢٦) احمد النعيمي، المصدر السابق، ص ٣٠٣ - ٣٠٤

(٢٧) "الاهرام" ١٦ / تشرين الاول / ١٩٧٣.

(٢٨) H.Kemal, Turkey, London ,1980, P.379.

(29) Ibid, P.380.

(٣٠) ابراهيم الداوقي، تركيا الحديثة والمعاصرة، بغداد، ١٩٨١، ص ٣٧.

(٣١) L.snyfer, The history of Modern Turkey, New Jersey, 1985, P.221.

(٣٢) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ٢٣١.

(٣٣) طلال يونس احمد الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا ١٩٧١ - ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة معهد

الدراسات الاسيوية والافريقية - الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨، ص ٦٨.

(٣٤) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ٣٢١ - ٣٢٢.

(٣٥) ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، ١٩٨٨، ص ١٦٧.

(٣٦) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٣٧) ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٣٨) مشرف وسمي الشمري، تدخل الجيش في السياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية، الموصل، ١٩٨٩، ص ١٤.

(٣٩) ابراهيم خليل احمد واخرون، المصدر السابق، ص ١٨٤.

(٤٠) مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ٣٣٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٤٢) ابراهيم خليل احمد و خليل علي مراد، ايران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٩٢،

ص ٣٠٢.

(٤٣) احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤٤) عماد احمد الجواهري، النظام السياسي التركي، الموصل، ١٩٨٨، ص ٦٩.

(٤٥) هناك قائمة بأسماء هؤلاء الانقلابيين في: مصطفى الزين، المصدر السابق، ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤٦) صلاح حسين جاسم، دور العسكر في الحياة السياسية التركية المعاصرة بغداد، ١٩٩٦، ص ١٥٣

- (٤٧) G.S.Hawis, Turkey, New york, 1999, P.66.
- (٤٨) نقلاً عن : احمد نوري النعيمي، المصدر السابق، ص ١٥٠.
- (٤٩) A.Hourani, The foreign policy of Turkey, London ,1999,P.122.
- (٥٠) "الانباء" (جريدة)، الكويت، ٣٠ / ايار / ١٩٦٠.
- (٥١) G.S.tlawis, op.cit., P.67.
- (٥٢) خليل فياض، المؤسسة العسكرية التركية بين الحيادية والتدخل في القضايا السياسية، ١٩٦٠-١٩٩٧، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١-١١٢.
- (٥٣) عبدالله حسن علي، الحياة السياسية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠، بيروت، ٢٠٠١، ص ١١٣.
- (٥٤) برنارفيرنيه، المصدر السابق، ص ٨٠.
- (٥٥) سعيد خليفة، العسكر والولايات المتحدة الامريكية في بلدان الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٥٥-٥٦.
- (٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٥٧) "الاهرام" ٣٠ / حزيران / ١٩٦٥.
- (٥٨) نقلاً عن: خليل طلعت، الصحافة التركية في ربع قرن، ١٩٥٠-١٩٧٥، بيروت، ٢٠٠١، ص ٨٨-٨٩.
- (٥٩) للتفصيل عن هذه القضية يراجع: سعيد حسن السعدون، القضية القبرصية بين تركيا واليونان، البصرة، ٢٠٠٠، ص ٥٠-١٠٠.
- ٦٠ "الاهرام" ١٢ / تشرين الاول / ١٩٦٥.
- (٦١) برنارفيرنيه، المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٦٢) مشرف وسمي الشمري، تدخل الجيش في السياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات التركية، الموصل، دت، ص ٩.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ١٠.
- (٦٤) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص ٣٠٦-٣٠٨.
- (٦٥) كان نهاد ابريم ينتمي الى الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري، فاشتراط عليه رئيس الجمهورية التركية ان يخرج من صفوف الحزب المذكور لكي يتسنى رئاسة الوزراء، فجاء اختياره دليلاً على توجهات النظام الجديد الموالي للامريكيين. عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٦١.
- (٦٦) خليل حسين علي، موقف الغرب من دول الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٩٠، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٥٣-٥٤.
- (٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.
- (٦٨) عبد الجبار قادر غفور، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (٦٩) "The Middle East and North Africa", 1983-1984, U.S.A, 1984, PP.646-647.
- ٧٠ خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٩١.
- ٧١ مقتبس من: ((جمهورية))، ٢٨ / اذار / ١٩٧٥.



العدد السادس والثلاثون

الجزء الأول / آب / ٢٠١٩

جامعة واسط

مجلة كلية التربية

- (٧٢) " (الاهرام))، ٢٢/ كانون الاول/ ١٩٧٧.
- (٧٣) عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر، الموصل، ١٩٨٨، ص٦٦.
- (٧٤) (الاهرام))، ١٢، شباط، ١٩٧٨.
- (٧٥) مقتبس من: ((الاهرام))، ٢٨/ ايار/ ١٩٧٨.
- (٧٦) خليل حسن مجيد، المصدر السابق، ص١٧٢.
- (٧٧) (الاهرام))، ٢٠/ شباط/ ١٩٨٠.
- (٧٨) مركز البحوث والمعلومات، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات التدخل السريع الامريكية- بغداد، ١٩٨٤، ص٨٧-٨٨.